ما الديمقراطية الإسلامية؟
العوامل الثلاثة للحكم الإسلامي

م. أ. مقتدر خان
جامعة ديلاوير، الولايات المتحدة الأمريكية

ما الديمقراطية الإسلامية؟ هل هي ديمقراطية علمانية تصل فيها أحزاب إسلامية التوجُّه إلى السلطة، وهل تؤثِّر الهوية الإسلامية في الخيارات السياسية، كما في تركيا؟ أم إنها، مثل إيران، ديمقراطية دينية يتمتع فيها الإسلام والقيم الإسلامية بالامتياز، وتُجرى الانتخابات فقط لانتخاب التنفيذيين، في حين أن الوظيفة التشريعية تبقى منبثقة من القانون الإسلامي - الشريعة المقدَّسة؟

يحاول إسلاميون منذ عقود تطبيق القيم الإسلامية في سياسات مجتمعاتهم، وهناك فئات عديدة من الإسلاميين، وهم يمثِّلون نماذج سياسية مختلفة عدَّة تدمج قيمًا دينية وهوية دينية وسياسة، ويسعى بعضهم إلى إنشاء دول إسلامية في بلدان ذات أغلبية مسلمة (مصر، تونس، باكستان)، وفي حين يسعى بعضهم الآخر إلى إنشاء خلافة عالمية (سوريا والعراق)، ويقاتل آخرون للانفصال عن دول غير إسلامية (كشمير وفلسطين). الافتراض الأبرز لهذه الحركات السياسية كلها هو أن المصادر الإسلامية مبدأ أساسي لبرنامج عمل الحكم، وتتضمَّن إنشاء دولة إسلامية.

ومنذ انهيار حكومة الإخوان المسلمين في مصر في عام 2013م، ارتدى إسلاميون عباءة الديمقراطية، ويطالبون الآن بالدقرطة، ويعارضون الاستبدادية. والدعوات إلى إنشاء دول إسلامية وفرض القوانين الإسلامية مرتبط بجماعات هامشية، إنما مسلَّحة، وعنيفة، وقاسية بنحو متزايد مثل داعش (الدولة الإسلامية في العراق والشام)، و(حركة طالبان باكستان). لقد أعلنت داعش التي تسيطر الآن على مساحات شاسعة في سوريا والعراق، إنشاء خلافة وسمَّت زعيمها؛ أبا بكر البغدادي، خليفة.

ويجادل منظِّرو الدولة المسلمون في أن المبدأ القرآني الأساسي (الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر) هو المبرِّر الإسلامي لإقامة دولة إيديولوجية مهمتها تطبيق الشريعة الإسلامية، وهذا المبدأ مستمد من القرآن الكريم ﴿وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ ۚ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [سورة آل عمران: 104]، ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ ۗ وَلَوْ آمَنَ أَهْلُ الْكِتَابِ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُم ۚ مِّنْهُمُ الْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ [سورة آل عمران: 110].

ونظرًا إلى أن المعروف والمنكر- كما يصرُّون- واضحان في الشريعة، ومن أجل أن يحقق المسلمون واجب (الأمر بالمعروف) و(النهي عن المنكر)، يجب عليهم تطبيق الشريعة الإسلامية، فهذا مبرِّر معياري للدولة الإسلامية، وقد أوضحه أساسًا العلامة البارز من القرون الوسطى ابن تيمية، وعلى الرغم من أن المرء يستطيع دومًا الجدال إن كان النص القرآني يحتِّم إنشاء دولة، تبقى الحقيقة أن قسمًا كبيرًا من المسلمين يؤمنون بذلك.

ونظرًا إلى أن كثيرًا من المسلمين يشعرون بأن الإسلام يجيز العمل السياسي بوصفه جزءًا من الممارسة الدينية، فسيستمر الإسلام في التأثير في علم السياسة والسياسة العامة. وفي هذا المقال الموجز، أريد الابتعاد عن مناقشة دور حركات الإسلام السياسي في دول علمانية أو إسلامية، مثل المملكة العربية السعودية أو إيران، وأجادل في أن هناك ظهورًا لفكرة الديمقراطية الإسلامية في النقاشات الإسلامية السياسية المعاصرة.

وفي هذا المقال المختصر، المكتوب أساسًا لتعريف القارئ بفكرة الحكم الإسلامي الديمقراطي، أحدِّد بعض المفاهيم الرئيسة التي برزت مع كل من التقليد الإسلامي الديني والنظرية الديمقراطية واستكشف هذه المفاهيم.

العوامل الثلاثة للديمقراطية الإسلامية

الميزات الرئيسة للحكم الإسلامي التي وجدتها في مصادر إسلامية - القرآن الكريم والسنّة النبوية الشريفة، ونقاشات إسلامية معاصرة عن الدولة الإسلامية - هي الدستور، والقَبول، والشورى. ويجب على المسلمين الذين يسعون إلى تطبيق الشريعة التقيُّد بالسنَّة النبوية الشريفة، ونظرًا إلى التعاريف المحددة للشريعة والسنَّة التي يقرُّها معظم المسلمين، لا مفر لهم من المبادئ الثلاثة المعروضة هنا. وعلى الرغم من أن هذه المبادئ الثلاثة تحتاج إلى استكشاف وإيضاح في السياق الاجتماعي-الثقافي الخاص لمجتمعات إسلامية مختلفة، فإن فهم أنها أساسية مهم أيضًا.

الدستور

يعدُّ ميثاق، أو دستور المدينة الذي أقره النبي محمد ﷺ مناسبة مهمة جدًّا لتطور النظرية الإسلامية السياسية، فبعد أن هاجر النبي محمد من مكَّة

المكرَّمة إلى المدينة المنوَّرة في عام 622 للميلاد، أنشأ أول دولة إسلامية. طوال عشرة أعوام، لم يكن النبي محمد زعيم المجتمع الإسلامي المنبثق حديثًا في شبه الجزيرة العربية فحسب، بل القائد السياسي لدولة المدينة أيضًا، وبوصفه قائد المدينة مارس النبي محمد السلطة القضائية على المسلمين إضافة إلى غير المسلمين، واستندت شرعية سلطته على المدينة إلى مكانته بوصفه رسول الإسلام، إضافة إلى أساس (ميثاق المدينة).

بوصفه نبيًّا مُرسلًا من رب العالمين، شملت سلطته المسلمين كلهم بموجب الحكم الإلهي، لكن النبي محمدًا لم يحكم غير المسلمين في المدينة لأنه رسول الله، إنما حكمهم بفضل الميثاق الذي وقعه المهاجرون (مسلمون هاجروا من مكَّة المكرَّمة)، والأنصار (مسلمون محليون في المدينة)، واليهود (قبائل يهودية عدَّة عاشت في المدينة وحولها). ومثيرة للاهتمام ملاحظة أن اليهود كانوا شركاء دستوريين في إقامة أول دولة إسلامية.

يمكن عدُّ (ميثاق المدينة) عقدًا اجتماعيًّا ودستورًا معًا. والعقد الاجتماعي نموذج طوَّره الفيلسوفان الإنجليزيان توماس هوبز وجون لوك، وهو اتفاق متخيَّل بين أشخاص بحال طبيعية يقود إلى إنشاء مجتمع أو دولة. في الحال الطبيعية يكون الناس أحرارًا وغير ملزمين بالتقيُّد بأي قواعد أو قوانين، وهم أساسًا أفراد مستقلون. على كل حال، يسلِّمون في العقد الاجتماعي سيادتهم الفردية إلى أخرى جماعية، وينشئون مجتمعًا أو دولة.

الفكرة الثانية التي يُبرزها ميثاق المدينة هي الدستور. بطرق عديدة، الدستور هو الوثيقة التي تحفظ شروط العقد الاجتماعي الذي يُؤسَّس عليه أي مجتمع، وقد أدَّى ميثاق المدينة بجلاء وظيفة دستورية؛ لأنه كان وثيقة تأسيسية لأول دولة إسلامية؛ لذلك يمكن أن نجادل في أن ميثاق المدينة أنجز وظيفة

ثنائية بوصفه عقدًا اجتماعيًّا ودستورًا. من الواضح أن ميثاق المدينة بنفسه لا يمكن أن يكون دستورًا حديثًا، فهو غير وافٍ تمامًا؛ لأنه وثيقة محدَّدة تاريخيًّا ومحدودة النطاق. على كل حال، يمكن عدُّه مبدأً توجيهيًّا يُسترشد به، لا كُتيِّبًا يستنسخ. واليوم، يسترشد المسلمون في العالم كله بالنبي محمد، ويضعون دساتيرهم المحدَّدة تاريخيًّا ودنيويًّا بظروفهم.

القَبول

تمثل أحد المبادئ الأساسية المهمة لدستور المدينة في أن النبي محمدًا حكم الدولة- المدينة بفضل قبول سكانها، فقد دُعي ليحكم، ورُسِّخت سلطة حكمه في العقد الاجتماعي، وأبرز دستور المدينة أهمية القبول والتعاون بالنسبة إلى الحكم.

كانت عملية البيعة أو عهد الولاء مؤسسة مهمة سعت إلى إضفاء الصفة الرسمية على قبول المحكومين، وفي تلك الأيام عندما كان حاكم يفشل في الحصول على قبول المحكومين عبر عملية رسمية ومباشرة تتمثَّل في عهد الولاء، لم تكن سلطة ذلك الحاكم شرعية تمامًا، وكانت تلك عادة عربية سبقت الإسلام، إنما دُمجت مثل معظم العادات العربية في التقاليد الإسلامية، وكما فعل النبي محمد، مارس الخلفاء الراشدون في الإسلام أيضًا عملية البيعة بعد أن قامت نماذج ابتدائية من مجاميع انتخابية بتسمية الخليفة؛ من أجل شرعنة سلطة الخليفة. ويجب ألَّا يترك المرء خياله يذهب بعيدًا ليدرك أن مشاركة ملايين يخضعون لأنظمة حكم، بدلًا من بضعة مئات في عملية ترشيح تتبعها انتخابات تعدُّ تحديثًا ضروريًّا لعملية البيعة، واستبدال صناديق الاقتراع بالبيعة يجعل عملية عهد الولاء بسيطة وعامة. ولا تعدُّ الانتخابات لهذا السبب خروجًا عن المبادئ والتقاليد الإسلامية، أو غير إسلامية بنحو متأصِّل بأي طريقة.

يقرُّ القرآن الكريم أيضًا سلطة أولئك الذين اختيروا قادة، ويمد إلى حد ما الشرعية الإلهية لتشمل أولئك الذين يتمتعون بالسلطة الشرعية. ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ ﴾ [سورة النساء: 59].

الشورى

المبدأ الرئيس الثالث من الحكم الإسلامي هو التشاور، أو الشورى بالعربية، وهو مبدأ معروف على نطاق واسع جدًّا، وقد قدَّم كثير من علماء المسلمين مبدأ الشورى الإسلامي على أنه دليل على ديمقراطية الإسلام. فعلًا، يساوي علماء كثيرون في الواقع الديمقراطية بالشورى. ﴿ لَهُمۡ وَشَاوِرۡهُمۡ فِي ٱلۡأَمۡرِۖ فَإِذَا عَزَمۡتَ فَتَوَكَّلۡ عَلَى ٱللَّهِ ﴾ [سورة آل عمران، 159]. ﴿ وَٱلَّذِينَ ٱسۡتَجَابُواْ لِرَبِّهِمۡ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَمۡرُهُمۡ شُورَىٰ بَيۡنَهُمۡ وَمِمَّا رَزَقۡنَٰهُمۡ يُنفِقُونَ ﴾ [سورة الشورى، 38].

ويناقش علماء مسلمون إن كان الأمر القرآني بالشورى استشاريًّا أم إلزاميًّا، لكنه يبقى على الرغم من هذا تنزيلًا إلهيًّا، ويرى المسلمون مؤيدو الديمقراطية أنها ضرورية، ويفسِّر أولئك الذين يخشون الحريات الديمقراطية ويفضِّلون الاستبدادي هذه الأوامر بأنها اقتراحات دينية لا أوامر إلهية. وكان النبي محمد صلى الله عليه وسلم نفسه خلف تقليد مهم جدًّا يؤكد أهميةَ صنع القرار الجماعي والديمقراطي، وقال (عليه الصلاة والسلام): «لا تجتمع أمة محمد على ضلالة». ويعدُّ الحكم التشاوري، لهذا السبب، النموذجَ المفضَّل للحكم في الإسلام، ولا يستطيع أي مسلم يرغب في البقاء وفيًّا لأسس إيمانه إلا أن يفضِّل بنية ديمقراطية على كل ما عداها لتحقيق العدل والرفاهية المرتكزين إلى تلك الدعائم.

خاتمة

ثمة أمور كثيرة في المصادر الإسلامية والتقليد الإسلامي متوافقة مع جعل الديمقراطية المركبة لتقديم منتجات الحكم الإسلامي، مثل العدالة الاجتماعية، والرفاه الاقتصادي، والحريات الدينية. أنا مقتنع بأن الإسلام ليس عائقًا، إنما مسهِّلٌ للديمقراطية، والعدل، والتسامح في العالم الإسلامي. ومن أجل تحقيق ذلك، يجب أن يعود المسلمون إلى مصادرهم، وأن يفهموها من دون انحراف ضد أشياء سموها خطأ غربية. والديمقراطية متأصِّلة في القيم الإسلامية والتجربة الإسلامية التاريخية.

المراجع

- أحمد الريسوني، الشورى: **المبدأ القرآني للتشاور**. (لندن: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 2011م).
- خالد أبو الفضل، وآخرون. **الإسلام وتحدّي الديمقراطية**. (برينستون، نيوجرسي: مطبعة جامعة برينستون، 2004م).
- جون إل. إسبوسيتو، ومحمد أ. مقتدر خان، وجيليان شويدلر. **الدين والسياسة في الشرق الأوسط. فهم الشرق الأوسط المعاصر** (بولدر ولندن: لين راينر للنشر، 2000م).
- جون ل. إسبوسيتو وجون و. فول، **الإسلام والديمقراطية** (نيويورك: مطبعة جامعة أوكسفورد، 1996م).
- م. ح. هيكل، **حياة محمد** (مترجم). إسماعيل ر. الفاروقي (إنديانابوليس، ن-إي-آي-ت، 1988م)، الصفحات 180-83.
- مقتدر خان، **الشورى والديمقراطية**. www.ijtihad.org/shura.html
- م. أ. مقتدر خان، **نقاش الإسلام المعتدل**: الجغرافيا السياسية في الإسلام والغرب (سولت ليك، يوتاه، مطبعة جامعة يوتاه، 2007م).
- مقتدر خان، **الإسلام، والديمقراطية والإسلاموية بعد الثورة المضادة في مصر**. Middle East Policy. 21. 1 (2014): 75-86.
- م. أ. مقتدر خان، **الدول الإسلامية**، في م. هوكسورث زم. كوجان، موسوعة الحكم والسياسة، (لندن: مطبعة روتليدج، 2003م).
- أ. ه. صِدِّيقي، **حياة محمد** (دي بلينز، إيلينوي: مكتبة الإسلام، 1991م).

حيان دخان: يحضِّر أطروحة الدكتوراه في كلية العلاقات الدولية/مركز الدراسات السورية في جامعة سانت أندروز. يحمل درجة الماجستير في التنمية الدولية من جامعة إيست أنجليا.

عبد السيد سبار: يحمل شهادة ماجستير في الآداب من برنامج الشرق الأوسط ودراسات أمن وسط آسيا من جامعة سانت أندروز، ويحمل أيضًا إجازة جامعية في الأدب العربي، إضافة إلى إجازة جامعية في العلوم السياسية، وكلتاهما من جامعة أوبسالا. ويركز بحثه في الدولة، وفي العلاقات الدولية، وحكم القانون، والتعددية القانونية، والنظرية السياسية، والسياسة الخارجية. وحصل على منحة واسني ومنحة ناصر للتفوق الأكاديمي. يعمل السيد سبار حاليًّا مع القنصلية العامة للسويد في القدس، ويمكن التراسل مع المؤلف عبر adel.elsayedsparr@gmail.com.

سنان حواط: باحث مقيم في لندن متخصص في الطوارئ المعقَّدة والمساعدات الإنسانية، ويحمل شهادة ماجستير في إدارة التنمية من كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية، إضافة إلى درجة الدبلوم في العلوم الإسلامية والإنسانية من معهد الدراسات الإسماعيلية. يعمل باحثًا في قضايا الشرق الأوسط لمصلحة عدد من المنظمات غير الحكومية والهيئات الخيرية.

رنا خلف: زميلة باحثة في مركز الدراسات السورية في جامعة سانت أندروز. يركز بحثها الحالي على النزاع والحكم والمجتمع المدني والنشاطية والشباب والحماية الاجتماعية والسلام الليبرالي، وتركز جغرافيًّا على المناطق التي لا تسيطر عليها الحكومة في سوريا. ويفتح بحثاها (الحكم من دون حكومة في سوريا: المجتمع المدني وبناء الدولة في أثناء النزاع) و(النشاطية

في الأوقات الصعبة - المجتمع المدني في سوريا (2011-2014م)) آفاقًا أكاديمية جديدة؛ يرصدان عمل قوى محلية محركة في أثناء النزاع نفسه، وهي القوى التي تبقى غالبًا مجهولة ويساء فهمها. من أجل مزيد من المعلومات، زر lb.linkedin.com/in/ranakhalaf.

جوزيف ج. كامينسكي: أستاذ مساعد في كلية العلوم الاجتماعية والسياسية في الجامعة الدولية في سراييفو، في البوسنة والهرسك. حائز درجة دكتوراه في العلوم السياسية من جامعة بوردو، إضافة إلى ماجستير في العلوم السياسية من جامعة المدينة في نيويورك. تشمل اهتمامات بحوثه الرئيسة النظرية السياسية/الفلسفة السياسية والسياسة المقارنة، مع تركيز إقليمي على العالم العربي. يهتم أيضًا بنظرية التنمية السياسية والإدارة التنظيمية. يمكن الاتصال به عبر jkaminski@ius.edu.ba.

م. أ. مقتدر خان: أستاذ مساعد في قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية في جامعة ديلاوير، وزميل في معهد السياسات والتفاهم الاجتماعي. موقعه الإلكتروني www.ijtihad.org وعمله الأكاديمي على .http://udel academia.edu/muqtedarKhan.

ماكسيميليان لاكيتش: باحث في مركز الدراسات النمساوي للسلام وحل النزاعات. نشر مؤلفات عن نظرية النزاع، وبناء السلام، والإسلام السياسي، والشرق الأوسط. حرَّر ماكسيميليان (إعادة التفكير في السلطة السياسية: سلطة الدولة والنشاط المدني بين الشرعية والعنف) (2014م)، وقد نشر في مجلات عدَّة، مثل مجلة دراسات السلام، إضافة إلى شبكات معلومات إلكترونية، مثل (الشبكة) و(ميدس). يمكن الاتصال به عبر laktisch@aspr.ac.uk ومتابعته عبر Academia.edu.

خوان أ. ماشياس-أموريتي: محاضر في الدراسات العربية والإسلامية في جامعة غرناطة، وزميل باحث في الدراسات العربية المعاصرة في الجامعة نفسها، وزميل أبحاث مساعد في مركز جاك بيرك في الرباط. تتضمَّن مجالات بحوثه الإسلامَ السياسي والتفكير السياسي العربي المعاصر.

محمد نور الزومان: أستاذ مساعد في العلاقات الدولية في جامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا، الكويت. المجالات الرئيسة لتعليمه واهتماماته البحثية هي نظريات العلاقات الدولية، والاقتصاد السياسي العالمي، ودراسات الأمن التقليدي وغير التقليدي، والقوى العظمى في النظام العالمي، والعلاقات الدولية للشرق الأوسط. لقد نشر في مجلات دولية رائدة، ومنها وجهات نظر دراسات عالمية، والتعاون، والنزاع، ودراسات عالمية جديدة، وصحيفة آسيا المعاصرة، ودراسات دولية، وصحيفة دراسات آسيوية وإفريقية، والتحليل الإستراتيجي، والتغيير العالمي، والسلم والأمن.

تيموثي بويرسن، المحرِّر

يودُّ مجلس تحرير (E-IR) أن يشكر مايكل بانغ، وماريانا كاراكولاكي، وديلان مارشال لعملهم التحريري الخاص بهذا الكتاب.